

نقد كتاب إحياء النحو

تأليف الأستاذ إبراهيم مصطفى

للأستاذ أحمد أحمد بدوي

- ٢ -

ومن ذلك أننا نجد الاسم الذي يزيد التحدث عنه منصوباً في باب الاستثناء، ألا ترى أنك حين تقول: نجيح التلاميذ إلا سعيداً تريد أن تخبر عن سعيد بأنه لم ينجح، وتقصد ذلك قصداً، ومع ذلك نجد سعيداً (وهو متحدث عنه) منصوباً أبداً، لا نستطيع رفعه رابحاً: لأنه لم يجعل الفتحة علامة إعراب، جعل نصب جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم محمولاً على الجر وتاباً له؛ لأن العرب يعنون بالدلالة على الجر ويقولون النص، وتلك علة تهدم من أساسها، فلو أن العرب كانوا يقولون النص حقاً لما جعلوا له علامة تميزه في المفرد، ولحملوا النصب على الجر في المفردات أيضاً، وذلك ظاهر البطالان؛ على أن المؤلف وقف أمام الثني ولم يستطع شيئاً، فقال: ولكن باب الثنية في العربية غريب، وأرجو أن يدلني الأستاذ المؤلف على موطن غرابته وموضعها، فإني لا أعرف فيه وجه غرابته إلا أنه استعصى على أن يسير مع فكرة المؤلف، وما كان أغناه عن هذه الفروض التي ليس لها اطراد.

اختصار أبواب النحور

أبواب النحو حول سبعين باباً، أراد المؤلف أن يختصرها، فلم يستطع أكثر من أن يضم ثلاثة أبواب هي المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تحت عنوان واحد هو للسند إليه، وأن يستغنى عن بعض التوابع وأن يدمج الباقي بعضه في بعض، وسوف نتناقش رأيه في هدوء لنرى أنه حتى في هذه الأبواب القليلة لا يستطيع ضمها ولا اختصارها

أولاً: لأن المبتدأ له معنى ليس للفاعل في كثير من التراكيب، فنحو: هذا محمد، وعلى أخوك، لا نجد المبتدأ في الجملة يتصل أى اتصال بمعنى الفاعل أو نائبه

ثانياً: لأن المبتدأ له أحكام يختص بها دون الفاعل، من حيث وجوب أن يكون معرفة إلا إذا سوغ الابتداء بالنكرة مسوغ، وليس كذلك الفاعل؛ ومن حيث علاقته بالخبر، الذي يجب أن يتأخر عنه أحياناً، وأن يتقدم عليه أحياناً، والذي يقع حيناً مفرداً، وحيناً جملة، أو شبهها، وليس للفاعل حظ من ذلك، ولا أريد أن أدخل في تفصيل هذا الجمل، فينبغ القارىء، أو على ثالثاً: لأن نائب الفاعل له أحكام ليست للفاعل، ألا تراه

لا أحسب المؤلف يؤمن بذلك، ولكنه (كما قلت) قد نظر إليه اضطراباً؛ لتسلم له فكرته، فإني إذا قلت: لا تليذ، فصلي راسب، أريد أن أتحدث عن كل تليذ في فصلي، وأن بت له أنه غير راسب؛ فتليذ مستند إليه، ومتحدث عنه، ريب في ذلك، وإن عايناه حذفت خبر لا النافية للجنس، كثير استعمالها؛ لأن الخبر وجود عام، والعرب (إذا كان لبر وجوداً عاماً) حذفوه، لأنه مفهوم من الكلام. ألا تراهم ملون ذلك بعد لولا؛ فيقولون: لولا محمد لهلك على، فيحذفون بر (محمد) والأصل لولا محمد موجود لهلك على؟ ولا إخال يلف يشك في أن محمداً مستند إليه، محذوف الخبر، كما حذف بر لا من غير أن يؤثر في اسمها، بل هو باق على حاله، مستنداً، ولا إخالني في حاجة إلى تذكر المؤلف بأن العرب يلتزمون لف متعلق (الجار والمجرور) إذا كان وجوداً عاماً.

ومن ذلك تحولات الأستاذ لنصب مفعولي (ظن)، وإذا لم أقنع بأن اسم لا لم يعد مستنداً إليه، فإني كذلك أستطيع أن أقنع بأن المفعول الأول لظن لم يعد مستنداً إليه، كإذا قلت: ظننت أخاك حاضراً، لم ترد - بلا شك - أن السامع بأنك ظننت ظناً ما، ولكنك تريد أن تخبره بأنك ألتى في روعك ظن حضور الأخ، فإني إذا قصد إلى أن حدث عن الأخ بأنك قد ظننت حضوره؛ وأما احتجاجه بأنه ز حذفهما إذ لم يعودا مستنداً إليه ومستنداً، فردود بأن المبتدأ، هو مستند إليه بالاجماع يجوز حذفه إذا دل عليه دليل، كذلك مفعولا ظن يجوز حذفهما إذا دل عليهما الدليل، وليس استعمال عربي ترى فيه مفعولي ظن محذوفين لنبر دليل، بل كن فهم هذه الألفاظ إلا وهي متعلقة بمفعولها، ويطول بي ل إذا أتيت بهذه التراكيب التي توهم المؤلف فيها حذف ولين لنبر دليل، وبينت له أن دليل المفعولين قائم في الجملة، السامع بأقل انتباه.

يقع جارا ومجرورا ، والفاعل لا يكون كذلك ؟ وإذا كان ظرفا أو مصدرا وجب أن يكون مختصا ، ولا يشترط ذلك في الفاعل ، إلى غير ما ذكرت من الأحكام ؛ هذا إلى أن باب نائب الفاعل ، يقصد فيه إلى غرض آخر ، هو بيان صورة الفعل عند ما يسند إليه فأنت من هذا ترى أن ضم هذه الأبواب تحت عنوان المسند إليه يؤدي في النهاية إلى بيان أنواعه : من مبتدأ ، وفاعل ، ونائب فاعل ، وإلى ذكر أحكام كل نوع على حدة ؛ لا مفر من ذلك ولا مهرب . أما في علم المعاني حيث تتفق كلها في الأحكام التي يتناولها هذا العلم من تقديم وتأخير وذكر وحذف وإثبات ونفي ... الخ فقد وضعت كلها تحت عنوان واحد هو (باب المسند إليه) .

هذا شأن المؤلف في باب المسند إليه ، وقد رأيت أن فكرته لا تسير إلى غايتها ، بل تنتهي إلى ما أراد الهرب منه . أما شأنه في باب التوابع فأعجب وأعجب ؛ ويجب أولا أن أسجل هنا ظاهرتين على المؤلف : أولاها أنه لم يتعرض إلا لتحليل الجمل البسيطة الأولية ، أما الأساليب القوية الصعبة ، التي من أغراض علم النحو فهمها وإدراك معانيها ، فلم يتعرض لها المؤلف ، وأحسب أن كتب النحو المطولة لم توضع لتوضيح مثل قام محمد وعلى . وثانيتها أن المؤلف يغالى كثيرا في قيمة العامل حتى ليتوهم قارىء مؤلفه أن كتب النحو لم تشرح في التوابع إلا العامل فيها وذلك وهم ، فمن يقرأ هذه الكتب يرى أن ذكر العامل لم يأت إلا عرضا ، أما القصد والغرض في بيان علاقة التابع بالتبوع وذكر مميزات كل صيغة ، وما تتضمنه من معنى وشرح قيمة كل أسلوب .

وسأخذ الآن في مناقشة بعض ما جاء به من الآراء :

أولا : قال الأستاذ : « إن باب العطف ليس له إعراب خاص ، وليس جديرا أن يعد من التوابع ، ولا أن يفرد باب لدرسه » فهل قال أحد إن للعطف إعرابا خاصا ، غير إعراب متبوعه ؟ ولكن هل اتحادها في الإعراب يمنع من أن يفرد للعطف باب لدرسه ؟ يمكن أن ترجع إلى كتب النحو لترى أن ما ذكر في باب العطف جدير بأن يكون له باب يخصه ؛ فهناك حروف العطف المختلفة ، ولكل منها معنى خاص بها ، تكفل ببيان علم النحو ، وباختلاف معاني هذه الكلمات مختلف علاقاتها

بما قبلها وبما بعدها ، وكذلك لكل حرف منها شرط لوجوده في الجملة حتى يكون استعماله صحيحا (وهذا كله عكس ما توهم المؤلف من أن كتب النحو لم تدرس هذه الأدوات إلا من ناحية بيان أثرها في الإعراب) ثم هناك غير ذلك عطف على ظاهر ، وعطف على ضمير مرفوع أو منصوب ، أو مجرور ، ولكل ذلك حدود وشروط ، لا تكون الجملة صحيحة إلا بمراعاتها فأين تذكر هذه الحدود وتلك الشروط إلا في باب خاص بها ؟ ومن الغريب أن المؤلف يدعو في أول كتابه إلى دراسة علاقة الكلمة بالكلمة ، والجملة بالجملة ، وأحسب أن باب العطف الذي يريد حذفه — تتجلى فيه هذه العلاقة تمام الجلاء — وفضلا عن هذا كيف يفهم طلاب اللغة العربية : الصغار والكبار ، هذه الحروف وكيف يعربونها ويعربون ما بعدها ؟ أقول لهم : إن هذه الحروف حروف تشريك ، وإن ما بعدها شريك ما قبلها ، كما يفهم من حديث المؤلف ، هذه الحروف منها ما يفيد التشريك في اللفظ والمعنى ومنها ما يفيد التشريك في اللفظ دون المعنى ، كما هو مفصل في كتب النحو ، على أنه (إذا كان هذا كل ما يريده) ليس هناك كبير غناء في وضع لفظ مكان لفظ ، ولا سيما إن كان اللفظان مترادفين ، فظهر لك من هذا وجوب أن يكون للعطف باب خاص بأحكامه .

ثانيا : جعل المؤلف البديل والتوكيد بابا واحدا ، وذلك إن دل قائما يدل على أن صاحب الكتاب يريد أن يتناسى الفوارق المعنوية بين البابين ، والتي يوضحها ويبيها الاستعمال ؛ فبينما نرى في باب البديل أن المقصود بالحكم هو البديل ، نرى في باب التوكيد عكس ذلك إذ أن التوكيد هو المعنى بالحديث المقصود منه وإنما جرى بالتوكيد ليثبت وليقوى معناه ، ولا ضرب مثلا بين ما أردت : تقول : قرأت الكتاب بعضه ، فالمقصود من الجملة هو البديل (بعضه) لأنك لم تقرأ الكتاب كله ؛ وتقول : قابلت الوزير نفسه ، والمقصود من الجملة هو الوزير ولم تأت كلمة (نفسه) إلا لتؤكد أنك قابلته ، ولم تقابل (سكرتيره) مثلا ، وأحسب هذا فرقا معنويا واضحا يكفي لأن يجعل لكل منهما بابا خاصا به ؛ هذا إلى أن التوكيد ألفاظا لا يتعداها ، ولا يكون بنبرها ، أما البديل فتحلل من هذه القيود وغير خاضع لها . أحمد أحمد بروى